مهل زمنية لسداد التعويضات وتحويل الأرصدة في شركات التأمين

اتفاقية لإعادة التأمين على نقل البضائع

شركات التأمين تتداول إمكانية رفع الحدود المالية لمجمع إعادة تأمين المصارف

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رائد محمد عن توقيع اتفاقية بين شركات التأمين السورية، لإعادة تأمين نقل البضائع (التأمين البحري)، وبمساهمة شركة إعادة التأمين الوطنية (شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين) في هذه الاتفاقية بنسبة جيدة، إضافة إلى توليها إدارة حسابات الاتفاقية، بإشراف من اللجنة الفنية المشكلة من الهيئة وممثلين عن الشركات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام الهيئة أن الأهمية البارزة لهذه الاتفاقية تأتي لما للتأمين البحري من أهمية في مجال التجارة الدولية والداخلية، كمحفز أساسي يسهم في نمو التبادل التجاري وزيادة حركة النقل للسلع والبضائع وازدهار التجارة، إضافة لكونه حماية آمنة للناقلين ولشركات الشحن لأنه يساعد على ترميم الخسارة المالية التي تنتج عن تلف البضائع أو فقدانها أو أي خطر مغطى آخر، عدا أهميتها في تعزيز الحماية التأمينية لنقل البضائع داخلياً بين المرافئ إلى الوجهات النهائية إضافة إلى نقلها بين المدن والمحافظات.

ولفت محمد إلى أن الاتفاقية توفر سعات اكتتابية أفضل لشركات التأمين المحلية، ما يزيد من قدرتها على التأمين لمختلف أخطار نقل البضائع وحسب مستويات التغطية الثلاثة للتأمين A, B, C وفقاً لرغبة طالب التأمين، منوهاً بأنها وضعت إطاراً للحدود السعرية الدنيا لتأمين أخطار النقل انطلاقاً من دراسة تحليلية إحصائية لبيانات الأخطار، موضحاً أن ذلك يسهم في تنظيم سوق التأمين ويضمن نجاحه وحمايته عبر توزيع خطر الخسارة على جميع شركات إعادة التأمين، وبما يتيح للشركات تقديم خدمات التأمين لأخطار أكبر مما كان في السابق وبشكل آمن.

وأوضح محمد أن توقيع الاتفاقية يأتي كخطوة لاستكمال مشروع الهيئة في بناء مجمعات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوري وذلك بعد نجاحها في إطلاق مجمع إعادة تأمين المصارف، وتوقيع الاتفاقية المحلية لتأمين الحريق، كحل وطني لمشكلة إحجام شركات إعادة التأمين الخارجية عن قبول إعادة تأمين الأخطار من شركات التأمين السورية، في ظل العقوبات الاقتصادية الظالمة على سورية.

وبين مدير الهيئة أن وجود مجمعات الإعادة المحلية، سوف ينعكس بشكل مباشر على الخدمة التأمينية، وبشكل خاص لجهة سرعة سداد التعويضات عن الأضرار المؤمنة، إذ تتضمن هذه الاتفاقيات مهلاً زمنية لسداد التعويضات، وتحويل الأرصدة بين الشركات المحلية، كما أنها تعزز القدرة الفنية والمالية لمختلف شركات التأمين السورية في تأمين الممتلكات والبضائع تجاه الأخطار التي قد تتعرض لها، وبما يعزز الثقة بقطاع التأمين الوطني، وأداء دوره في توفير الحماية التأمينية للاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن الاتفاقيات الموقعة (النقل، الإعادة المحلية، والحريق، ومجمع إعادة تأمين المصارف BBB) تعد نمطاً من أنماط الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير فيما يتعلق بقطاع التأمين السوري، فضلاً عن مساهمتها في الحفاظ على كتلة القطع الأجنبي التي كان الاقتصاد الوطني يخسرها نتيجة تحويل أقساط الإعادة إلى المعيدين الخارجيين.

مدير الهيئة كشف أنه نتيجة نجاح مجمع إعادة تأمين المصارف، تتداول شركات التأمين إمكانية رفع الحدود المالية الاكتتابية لهذا المجمع.

و من جانبه رئيس اتحاد شركات الشحن صالح كيشور اعتبر أن هذه الاتفاقية لإعادة تأمين نقل البضائع مهمة وخاصة أنه مع بداية الحرب على سورية تراجع التأمين على نقل البضائع، وأضاف: من المهم اليوم مع تحسن الظروف العامة ونشاط نقل البضائع توفر تغطيات تأمين للتخفيف من الخسائر في حال حصول الحوادث، علماً أنه في سورية نحو ألف شركة شحن عاملة ومرخص لها منها ٦٠٠ شركة في اتحاد شركات الشحن.

ولفت إلى أنه خلال السنوات الماضية كان يتم إبرام تعهد بين شركات الشحن وأصحاب البضائع لتحديد المسؤوليات في حال حصول حادث أو خطر، وأضاف: بينما توافر بوالص تأمين على نقل البضائع يريح شركات الشحن ويشجع أكثر على نقل البضائع لأن التأمين يمثل ضماناً على البضائع أثناء نقلها وشحنها.

وأكد كيشور أنه سيكون هناك تواصل مع شركات التأمين للاطلاع على التغطيات والأقساط وبوالص التأمين الخاصة بنقل البضائع لدى شركات التأمين.

أصحاب المحال: العتمة عمت قلوبنا والبيع بالحدود الدنيا

موسم التنزيلات أرقام وهمية على واجهات التجار

طلال ماضي

مع بدء الإعلان عن توافر الألبسة والأحذية لموسم ربيع وصيف ٢٠٢٢، والكشف عن أسعار المنتجات الجديدة، التي تضاعفت أسعارها عن الموسم الماضي، أمسك التجار عن الإعلان عن موسم التنزيلات الذي يبدأ كل عام في شهر شباط، انطلق الموسم كما جرت العادة بنسب تنزيلات بسيطة ترتفع في نهاية الموسم إلى ما يقرب ٧٠ بالمئة لدى بعض المحلات.

إلا أن هذا الموسم بالنسبة للبضاعة الصيفية يجب رصد مبالغ لها تعادل ضعفي الأسعار للموسم الماضي، وهذا جعل التجار بحسب رشا «بائعة في أحد المحلات بسوق الصالحية بدمشق»، يفكرون بتخزين ما تبقى لديهم من بضاعة للموسم القادم كونها اربح لهم من بيعها بتخفيضات ودفع ثمنها أضعافاً في الموسم القادم.

التاجر في سوق الطلياني إبراهيم مصطفى أكد في تصريح لـ«الوطن» أن البضائع المتوافرة في الأسواق قليلة بسبب تقييدات الاستيراد على الخيوط، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وقلة البيع، حيث انخفض سحب تجار المفرق من البضاعة بنسبة ٨٠ بالمئة، وكل تاجر يطلب من كل موديل نصف سيريه بدلاً من عدة سيريهات كما جرت العادة في المواسم السابقة.

وفي أسواق الصالحية والحمرا والطلياني، بدأ التجار بمحاولة كسب الزبائن إلى داخل المحلات بكتابة العناوين التسويقية التي تشد، مثل حطمنا الأسعار، تنزيلات «٢٠ و٣٠و٥٠» بالمئة، اشتري قطعة والثانية مجاناً، اشتري بنصف الثمن، حرقنا الأسعار، والأسعار عنا غير وغيرها من العناوين المستخدمة لشد الزبائن.

وبيّن المواطن إبراهيم حسين أنه من المفارقة عند الدخول إلى هذه المحلات التي تعلن عن تخفيضات كبيرة تجد أن التنزيلات وجدت على قطع محددة وموديلات قديمة وغير مرغوبة فيها، في حين المواديلات المطلوبة أسعارها مرتفعة، ولا يمكن تخفيضها ليرة واحدة، ومنهم من يقول لك: إن سعرها كان كذا وأصبح كذا أي يكون الارتفاع وهميا فقط للدلالة أنه قام بتخفيض سعر القطعة في حين على أرض الواقع لا يوجد أي تخفيض بالأسعار.

أصحاب المحلات بدورهم يشتكون أيضاً وغير مرتاحين من هذا الواقع حيث أجور المحلات ارتفعت إلى مبالغ خيالية، ومصاريف المحل اليومية أيضاً لكون التيار الكهربائي لا يأتي في اليوم إلا أقل من ساعة، وفي وقت ذروة العمل يضطر أصحاب المحلات لتشغيل المولدات، والثانية مجاناً، اشتري بنصف الثمن، حرقنا الأسعار، والأسعار عنا غير وغيرها من العناوين المستخدمة لشد الزبائن.

وبيّن المواطن إبراهيم حسين أنه من المفارقة عند الدخول إلى هذه المحلات التي تعلن عن تخفيضات كبيرة تجد أن التنزيلات وجدت على قطع محددة وموديلات قديمة وغير مرغوبة فيها، في حين الموديلات المطلوبة أسعارها مرتفعة، ولا يمكن تخفيضها ليرة واحدة، ومنهم من يقول لك: إن سعرها كان كذا وأصبح كذا أي يكون الارتفاع وهميا فقط للدلالة أنه مهما حملت أرباحاً على القطعة لا يمكن تعويضها، وفي المقابل «الجميع مزعوج زبون وتاجر وصناعي ما حدا مرتاح».

ومن خلال سبر الأسعار في الأسواق تراوح سعر القميص الرجالي أو النسائي بين الـ ٣٠و٣٥ ألف ليرة، والبنطال الجينز بين ٣٥ و٥٥ ألف ليرة، والبلوزة الرجالي من ٣٠إلى ٤٠ ألف ليرة، أما طقم الأطفال فوصل إلى ٥٠ ألفاً بعد التخفيضات.

والحذاء الرجالي الجلد ١٠٠ ألف ليرة، والصناعي ٦٠ ألف ليرة، وجاكيت الجلد الصناعي ١٥٠ ألف ليرة والجرابات ٥ آلاف ليرة، والحذاء النسائي الشتوي لا أقل من ٦٠ ألف ليرة، وحذاء الرياضة ٧٥ ألف ليرة، والحذاء الولادي لا أقل من ٣٥ ألف ليرة.

خازن غرفة تجارة حمص محمد سامر الصفوة قال لـ«الوطن»: إن المصاريف التشغيلية للمحلات ارتفعت إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف ليرة يومياً لكل من يود تشغيل المولدة ٦ ساعات في اليوم، ناهيك عن المصاريف النثرية الأخرى من مصاريف تدفع للمراجعين من البلدية والنظافة والتموين، كما اتجه العديد من أصحاب المحلات إلى تأجيرها عوضاً عن استثمارها، لكون الرقم المحصل من الإيجار لا يمكن تحصيله عند استثماره مهما كانت التجارة المتبعة.

وأشار الصفوة إلى إغلاق أغلبية المحلات السوق بعد الساعة الرابعة في حمص بسبب انقطاع التيار الكهربائي، داعياً إلى مراعاة ظروف السوق والعدالة بين الأسواق في مدة وصول التيار الكهربائي، ومنح التجارة مهلة لتكليفهم الضريبي لكون هذه الفترة المحلات تعمل بالحدود الدنيا، والتكليف يكون مرتفعاً وغير دقيق.

واعتبر صفوة أن هوامش الربح الموضوعة على البضائع منخفضة عن الهوامش التي كانت توضع قبل الأزمة، والسبب في ارتفاع الأسعار هي المصارف التشغيلية والنثرية التي تضاف على سعر القطعة وهي من خارج إرادة التجار.

> ٨٠ بالمئة انخفض سحب تجار المفرق من البضاعة عن المواسم السابقة

كساد في سوق العقارات

الجلالي لـ«الوطن»: من يمتلكون أكثر من عقار أكثرهم من المغتربين

رامز محفوظ

بين الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أن النسبة الأكبر من الذين يمتلكون أكثر من عقار في سورية هم من المغتربين، متوقعاً أن قرار استبعاد من يمتلك أكثر من عقار في المحافظة نفسها والذين يملكون العقارات في المناطق الأغلى سعراً من الدعم لن يؤدي إلى لجوء البعض منهم لبيع عقاراتهم بهدف عودة الدعم لهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الجلالي أنه لوحظ خلال الفترة الأخيرة أي منذ حوالي الشهر تقريباً زيادة في المعروض من العقارات قياساً للطلب بسبب وجود حالة من حالات الكساد والركود بالنسبة لبيع العقارات.

ولفت إلى أن زيادة العرض عن الطلب خلال الفترة الحالية يعتبر أمراً جيداً للسوق باعتباره يساهم بانخفاض الأسعار لكن دائماً عندما تنخفض الأسعار في ظل وجود حالة من حالات إكساد فإن هذا الانخفاض لا يعتبر انخفاضاً صحياً، لافتاً إلى أنه في حالة الكساد ينخفض سعر العقار إلى أقل من الكلفة وهناك حالات بيع عديدة حالياً بأقل من الكلفة.

وأشار إلى أن أسعار العقارات تقارن بشكل دائم بالكلفة والدخل، وعملياً على الرغم من أن السعر أقل من الكلفة ولكن موضوع تدني الدخل يؤدي إلى قلة حركة البيع.

وأوضح أن معظم الذين يعرضون عقاراتهم للبيع حالياً يعرضونها بغاية السفر وهذا الأمر ملموس وملاحظ على صفحات تسويق العقارات، مبيناً أن هذا الأمر يعتبر مؤشراً غير صحي.

وعن أسعار مواد البناء والإكساء وتغيراتها بالتوازي مع ما تشهده الأسواق من ارتفاع في أسعار معظم المواد على الرغم من ثبات سعر الصرف منذ أشهر بين الجلالي أنه بالنسبة لأسعار المواد بالمجمل وليس فقط أسعار مواد البناء والإكساء نلاحظ أننا عند حساب أسعارها بالنسبة لسعر الصرف حتى في السوق السوداء نجد أن سعر الصرف في السوق السوداء أقل من أسعار السلع.

ولفت إلى أن هناك مشكلة موجودة حالياً وهي أن أي مستثمر أو تاجر عقارات يريد بناء عقار يعافي من صعوبة في إيجاد زبائن لشراء العقار ولو تم بيعه بسعر الكلفة لذا يضطر التاجر أو المستثمر حالياً للتريث أو قيامه ببناء العقار بخطوات بطيئة، مضيفاً: في حال كانت تكلفة المتر المربع من البناء على المستثمر بحدود مليون ليرة على سبيل المثال فليس له مصلحة ببيعه بسعر أقل لذا نرى أن هناك تريثاً بالبناء وتراجعاً بالاستثمار العقاري، وهذا الأمر ملموس بالنسبة لماروتا سيتي ومدينة الفيحاء حيث نرى أن معدلات الإنجاز بطيئة قياساً لمعدلات الإنجاز التي كانت تتم بالنسبة للسكن الشبابي قبل الأزمة وهناك تراجع بمعدل البناء بسبب ارتفاع الأسعار مقارنة بالدخل.

وبالنسبة لأسعار مواد البناء من حديد وإسمنت أكد الجلالي أن أسعار هذه المواد مستقرة منذ حوالي الشهرين إذ إن سعر طن الحديد اليوم بحدود ٣,٣ ملايين ليرة وسعر طن الإسمنت بحدود ٢٢٠ ألف ليرة وكذلك سعر المتر المكعب من الإسمنت المجبول بحدود ٢٢٠ ألف ليرة لكن هذه الأسعار تعتبر مرتفعة جداً مقارنة بالدخل.

وختم بالقول إن المشكلة الأساسية والجوهرية بالنسبة للاقتصاد السوري تراجع الدخل القومي، مستبعداً في الوقت نفسه أن تتحسن حركة بيع وشراء العقارات خلال الفترة القادمة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي في حال استمرارها ستستمر حالة الركود بالنسبة للبيع والشراء.

أسعار المازوت تغلي في السوق السوداء

عبير سمير محمود

تنتظر مئات العائلات في اللاذقية المسجلة على مخصصاتها من الدفعة الثانية لمازوت التدفئة أن تصلها «رسالة» المادة المدعومة بالسعر العادي بعد أن تضاعف سعرها في السوق الحر «السوداء» عدة مرات.

وذكر أحد المواطنين أن سعر الغالون لمادة المازوت في السوق السوداء بات يباع بحوالي ٦٠ ألف ليرة، بعد أن كان قبل أيام بـ٤٠ ألفاً، متسائلاً عن طمع تجار الأزمات بالقول: ألم ينته طمعهم ولن يشبعوا من اجتثاث جيوبنا حد الصفر! في كل مرحلة يمتصون دمائنا سواء في برد الشتاء أو غيره من دون حسيب ولا قريب.

وطالب مواطنون بزيادة مخصصاتهم من مادة المازوت لتعود ٢٠٠ ليتر كما كانت في سنوات سابقة، ما يقضي وفق رأيهم على السوق السوداء ويمنع الإتجار بالمادة على حساب تدفئة أولادهم سواء في المنازل أم المدارس التي كما وصفها البعض بأنها غير مهيأة للأجواء الشتوية، مشيرين إلى أن ١٠٠ ليتر من المازوت طوال العام لا تكفي لعدة أيام في ظل البرد القارس وما تشهده المحافظة من عواصف ثلجية.

مصدر مسؤول في فرع محروقات اللاذقية أكد لـ«الوطن»، الاستمرار بتوزيع مخصصات مازوت التدفئة للمسجلين على المادة في المحافظة، مشيراً إلى أن نسبة التوزيع بلغت حتى تاريخه ٢٣ بالمئة.

وذكر المصدر أنه منذ بدء عملية توزيع مازوت التدفئة في ٢١ الشهر الماضي، بلغ عدد البطاقات المسجلة نحو ٣٢٠٠٤٤ بطاقة، مؤكداً أن التوزيع يتم وفقاً للرسائل من دون تدخل العامل البشري.

وأشار المصدر إلى أن التوزيع يتم حالياً في ريف المحافظة ويشمل كل المحاور في المناطق من جبلة والقرادحة والحفة وطريق حلب وطريق كسب.

وبين أن التوزيع يتم من خلال ٧٦ محطة وقود يرتبط بها ٩٠ صهريجاً، بمعدل صهريج لكل محطة على الأقل، مبيناً أن التوزع الجغرافي لهذه المحطات ساهم في زيادة مناطق التوزيع في الجبل والسهل بالوقت نفسه.

مازوت المدارس

وفيما يخص عملية توزيع المازوت للمدارس، أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، أن نسبة التوزيع للمدارس في مجمل المحافظة بلغت نحو ٨٩ بالمئة حتى تاريخه، مبيناً أن العملية في طور الاستكناف بعد توقف خلال الفترة الماضية لاقتصار التوزيع على المازوت المنزلي وفقاً لتوجيهات الحكومة خلال العاصفة الثلجية الماضية.

وأشار أبو خليل إلى أن تسليم مازوت المدارس في ريف المحافظة وطوق المدينة انتهى بشكل كامل بنسبة ١٠٠ بالمئة، في حين تبقى عدد من مدارس المدينة يتم استكناف تسليمها المادة بالتنسيق مع شركة محروقات، مبيناً أنه تم توزيع ٦٢٥ ألف ليتر من أصل نحو ٧٤١ ألفاً حتى تاريخه.

وحول وجود حالات سرقة لمازوت المدارس، أشار أبو خليل إلى تعرّض إحدى مدارس ريف المحافظة إلى سرقة جزء من كميات المازوت من خلال خلع الباب وكسره وسرقة جزء من كمية المادة بعد كسر القفل الخاص بالخزان المخصص للمادة، مؤكداً أنه تم إعلام الجهات المختصة التي تقوم بالإجراءات اللازمة.

وشدد مدير التربية على معالجة أي خلل يتم الإبلاغ عنه سواء عبر التوجه إلى المديرية أو عبر منصات المديرية على مواقع التواصل، لتتم متابعة أي شكوى واردة ومعالجتها بشكل فوري مع الجهات المعنية.

٥٠٠ مليون ليرة حصيلة ضبط مهربات تركية في ثلاثة أشهر

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في ضابطة جمارك اللاذقية عن ضبط ٢٥ قضية تهريب خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة تجاوزت غراماتها ٥٠٠ مليون ليرة شملت العديد من المواد والسلع أهمها تهريب الأقمشة المصنرة والأسماك المجمدة وقطع تبديل السيارات وكتل الرخام وبذار السمسم والسيراميك والأجهزة الكهربائية ومصافي زيوت السيارات وإطارات وأجهزة الموبايل إضافة لمادة المحسل (الأركيلة).

وبين في حديثه لـ«الوطن» أن معظم المهربات التي تم ضبطها على مدار الأشهر الأخيرة مصدرها تركي ودخلت البلاد بطرق غير مشروعة عبر الأراضي والممرات غير الشرعية وخاصة في المناطق التي مازالت خارج سيطرة الدولة في بعض المناطق الشمالية والمحاذية للحدود التركية إضافة إلى بعض المهربات كان مصدرها من الحدود اللبنانية.

وأوضح أن معظم هذه المهربات تم ضبطها على الطرقات الرئيسية وفي مستودعات تم التحري عنها إضافة لبعض المحال التي كانت تعرض المهربات علناً وبكميات كبيرة، لافتاً إلى أن دوريات الجمارك لا تتدخل للأسواق والمحال والبسطات المحلية إلا في حال كانت هناك إخبارية وعمليات تحر دقيقة والتأكد من وجود مهربات وبعدها يتم التنسيق مع غرف التجار والصناعة لحضور ممثلين عنهم في حين يتركز العمل الجمركي بالعموم خارج المدينة وعلى الطرقات العامة ومتابعة حلقات وشبكات التهريب وخاصة المعابر والمداخل التي يستخدمونها لإدخال البضائع للأسواق المحلية.

وبين أن هناك الكثير من قضايا التهريب يتعامل معها عناصر الجمارك يومياً، وأنه كان هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من قبل بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ودون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية.

وتركز الجمارك في خطة عملها على التوسع في العمل الجمركي ليشمل مختلف الأراضي السورية وخاصة في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة حيث يتم العمل على دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون سابقاً مستفيدين من الظروف العامة التي سادت هذه المناطق خلال السنوات الماضية، لأنه غير مسموح ضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة في المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يعزف الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها.